

موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع ثم ، وموضع أو من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل ، ويتصرف في التعريف والتذكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

والمعاني من هذه الجهة تنزل منزلة المعايير التي يرجع إليها في الحكم على صحة الكلام وسقمه ، واطراده وشدوده ، يدل عليه قول عبد القاهر بعد ذلك : « هذه جملة لا تزداد فيها نظراً إلا ازدادت لها تصوراً ، وازدادت عندك صحة ، وازدادت بها ثقة ، وليس من أحد تحرّكه لأن يقول في أمر النظم شيئاً إلا وجدته قد اعترف لك بها ، أو يبعثها ، ووافق فيها ، درى ذلك أو لم يدر ، ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه . حي أبوه يقاربه »